الرد الرجيح

عبد الرحمن احمد البلس الملكي

٢١٤ك	الوجه الوجيه فى المحاكمه بين الرسالة
و٠م	الموجهه والرساله المبطله للتوجيه ،
تأليف المدني ، عبد الرحمن بن احمد ؟
خط القرن الرابع عشر الهجرى تقديرا .
١٤ ق	١٥ س	١٩×٢٧ سم
١٠٢٤	نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

١- اصول الدين . أ- المؤلف .
ب- تاريخ النسخ .

٣

الوجه الوجيه فى المحاكمة بين الرسالة
الموجهة والرسالة المبطلة للتوجيه
للعالم المحقق والفاضل المدقق
الشيخ عبد الرحمن بن احمد
الياس المدرس
الحنفي عفي
عنه
م

٣٦

١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا تدركه حقيقة ذاته المقدسة العقول
وتعجز عن تحرير بعض ما يجب لها اقلام علماء المعقول و
المنقول ويقصر عن النطق بما يليق بصفاته العلية لسان
اهل الحقيقة والمجاز فكل مبالغة فى وصفه عز وجل لا تبلغ
كنه صفته وكل اطناب فى حقه ايجاز واشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له فى الذات والافعال والصفات
واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المويد بالحجج القاطعة
والايات البينات صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه
القائمين بنصرة الحق المبين امتثالا لقوله تعالى كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين و
الاقربين وعلى التابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين
اما بعد فيقول احوج عباد الله اليه المتوكل فى جميع اموره
عليه عبد الرحمن بن احمد الياس المدنى الحنفى حفه الله
فى كل الاحوال بلطفه الجلى والخفى قد وقفت على رسالة

لحضرة

لحضرة العالم العلامة والحبر البحر الفهامة الفاضل المحقق
والكامل المدقق نجل السيدة البتول ومحدث دار هجرة
سيدنا الرسول المشار اليه بالبنان فى هذا الزمان والضارب
اليه طلبت العلم والحديث اكباد الابل من كل مكان شيخنا
الشيخ السيد محمد علي ابن المرحوم السيد ظاهر الوتري الحنفى
المدنى هو الوتري في جمع المعالي له لقب لكل الناس ظاهر
الفهامي تصحيح قول علماء الملة والدين من لدن الصحابة
والتابعين والمبالغة فى وصف الله عز وجل بالرحمن الرحيم
وتوجيهه بما يليق بعظمة العليم الحكيم وتبرائة ساحتهم و
حمل كلامهم على معنى مستقيم يدركه كل ذي ذهن ثاقب
وعقل سليم ردا على من زعم عدم المبالغة والابلغية بالكلية
الحقيقة والمجازية بدون نقل صريح ودليل صحيح ثم اطلعت
بعد على رسالة متضمنة للرد على الرسالة الموجهة المذكورة
والانتصار لزاعم نفي المبالغة والابلغية وابطال توجيه
اقوال العلماء المشهورة الفها العالم الفاضل والمرشد الكامل

المدرس فى الحرم الشريف النبوي جناب السيد مصطفى صفر
الجمازى القنائى ثم المدنى ثم اجتمعت انا وجناب مؤلف
الرسالة الموجهة وذكر لى بعض ابحاث تتعلق بما ذكر فرايت
عنده لذلك الرد اجوبة عديده ودلائل واضحة سديده
ثم صادفت جناب صاحب الرسالة المبطلة وارانى نصا
يستدل به على ما ادعاه وبعد الاطلاع على جميع ما ذكر تبين
لى ان كلام صاحب الرسالة المبطلة تارة يثبت المبالغة المجازية
وهو موافق لما فى الرسالة الموجهة وتارة ياتى بعبارة تدل
على نفى المبالغة الحقيقة والمجازية بالكلية فعند ذلك خطر
ببالى ان اكتب رسالة فيها محاكمة بين الرسالتين المذكورتين
سالكا فيها مسلك الانصاف مجتنبا طريق الغرض والاعتساف
مع قطع النظر عمن قال وامعان النظر فيما قال وقد قالوا ان
يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر وبذلت الجهد فى تبجيل كل
من الطرفين والاعتراف بفضل المولفين المذكورين فانتدبت
لذلك مستعينا بالله طالبا منه التوفيق مستمدا من جوده

وكرمه فى الهداية اقوم طريق وسميتها الوجه الوجيه فى
المحاكمة بين الرسالة الموجهة والرسالة المبطلة للتوجيه
فاقول مما قال فى الرسالة المصنفة فى توجيه كلام العلماء
سلفا وخلفا قال الخفاجي فان قلت قال الدماميني رحمه
الله تعالى ان صفاته تعالى التى على صيغ المبالغة الرحيم
مجازية اذ لا مبالغة فى صفاته تعالى لانها لا تنسب للشيء
اكثر مما له او تدل على الزيادة فيما يقبلها وصفات البارى
منزهة عن ذلك قلت هو ليس بشيء لان صفات الافعال
قابلة للزيادة وكذا صفات الذات باعتبار متعلقاتها وان
لم تقبله فى ذاتها كما صرحوا به انتهى اقول تنزيه صفات
الله تعالى عن دخول المبالغة بمعنى انها تنسب للشيء اكثر
مما له لا سبيل الى انكاره لاحد من اهل الحق فهو خارج عما
اختلف فيه الاشاعرة والماتريدية على ان الموجه يكفيه
احتمال صحيح على اي مذهب كان من مذاهب اهل الحق
لا سيما اذا كان الجواب الزاميا ويكون المقصود الزام الاشعرى

فقول المبطل للتوجيه ان فيه خروجا عن المذهب لا وجه له
على ان المبطل يكرر في رسالته ولكل وجهة هو موليها فما
معنى تخطئة صاحب الرسالة الموجهة والمعزو اليهم القول
فيهم الحنفية وغير الحنفية وكيف يستقيم قول من ينكر صحة كلام
العلماء بقوله ولا من حيث المتعلقات مع ان دخول المتعلقات
في قبول الزيادة والنقصان والشدة والقوة لا بد منه في
استقامة اطلاق المبالغة في صفات الله عز وجل كانت الافعال
راجعة الى القدرة او التكوين فان القدرة صفة واحدة
متناهية في الكمال بالغة حدا لا يتصور فوقه بوجه من الوجوه
الا باعتبار متعلقاتها فانها بهذا الوجه غير متناهية ولا محصورة
بعدد ولا تقف عند حد والتعلق من حيث هو اي بمعنى اتصال
القدرة بالمقدور شيء واحد لا يدخله التكثير الا باعتبار الافراد
الحادثة فتكثر المتعلقات بتكثر ما به التعلق مع بقاء صفة القدرة
على وحدتها كما كانت وهذا المعنى لا محذور فيه على مذهب
من المذاهب قال القونوي في تفسير قوله تعالى قد يعلم الله

الذين الاية كلمة قد هنا للتحقيق لقيام قرينة على عدم استقامة
التقليل وقيل انه للتقليل لكن لا بالنظر الى علم الله تعالى بل
الى متعلقه اي ان الفاعلين لذلك قليل ولا يخفى عليك ان
التعليل ولا بد وان يكون لمدخول قد والمتعلق ليس بمدخول
له الا ان يقال ان المتعلق لما كان قليلا كان تعلق العلم به
قليلا اذ المراد التعلق الحادث وهو متناه بالفعل وان كان غير
متناه بالقوة بمعنى لا يقف عند حد ولعل هذا مراد من قال
ان التقليل بالنسبة الى متعلقه فاحفظه فانه تحقيق انيق
وتوفيق دقيق قال في كشاف اصطلاحات الفنون في الكشاف
المبالغة في التواب للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده
وقد اورد بعض الفضلاء سؤالا على قوله تعالى والله على
كل شيء قدير وهو ان قديرا من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة
على معنى قادر والزيادة على معنى قادر محال اذ الايجاد
من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد واجيب
بان المبالغة لما تعذر حملنا على كل فرد وجب صرفها الى

مجموع الافراد ان دل السياق عليها فهي بالنسبة الى كثرة المتعلق
لا الوصف انتهى ما فى كشاف اصطلاحات الفنون وهذا الذي
افاده شيخ مشايخنا الشيخ الباجوري بقوله وعليم بمعنى عالم
وهو الذي علمه شامل لكل ما من شأنه ان يعلم فصيغة المبالغة
باعتبار الكثرة فى المتعلق وان كانت صفة العلم واحدة لا تكثر
فيها انتهى اقول كذلك الارادة صفة واحدة لا تكثر فيها فى نفسها
لها تعلقان قديمان والتعلق الثالث التنجيزي الحادث ليس غير
الثانى بل هو ظهور التعلق الثاني ليس فى كلام صاحب الرسالة
انه ثالث فى العدد مغاير للتعلق الثانى افاد العلامة الباجوري
ان عده ثالثا ضعيف بل هو عين الثاني اما كون هذا الظهور
حادثا فهو مشهور عند العلماء لا بأس بان يسمى تنجيزيا حادثا
قال القونوى عند قوله تعالى واذا قضى امرا الخ بعد قول
البيضاوي واطلق اي القضاء على تعلق الارادة الالهية
والمراد بالتعلق التعلق الحادث كما يشعر به قوله بل تمثيل
حصول ما تعلقت به انتهى قال العيني فى قول البخاري

الرحيم والراحم بمعني واحد فيه نظر لان الرحيم ان كان صيغة مبالغة
فيزيد معناه على معنى الراحم وان كان صفة مشبهة فيدل
على الثبوت بخلاف الراحم فانه يدل على الحدوث واجيب بان ما
قاله بالنظر الى اصل المعني دون الزيادة اقول كون احد اللفظين
ادل على كمال الصفة من الاخر لا يقدح فى كون صفات الله عز
وجل على اكمل وجه ممكن لا مزيد عليه فى الامكان كما ان ذكر احد
احد الوصفين كالعليم لا ينافى كونه سبحانه فى نفس الامر متصفا
بوصف اخر كالحكيم مثلا فان الدلالة غير المراد والمراد والدلالة
غير ما وجد من صفات الله عز وجل فى نفس الامر قال الشاعر فمن
قال ٥ لا يدرك الواصف المطرى خصائصه ٥ وان يكن بالغا فى كل ما وصفا ٥
واني لحيط الحادث بصفات القديم على ما هي عليه فكلما يطلق عليه
سبحانه من العبارات قاصرة عن بيان ما هو عليه على ما يحق
وينبغي لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك مع ان
الذي يليق بالمقام هو العليم والعلام والقدير وما يدل على
الكمال بقدر الامكان فان اطلق عليه العالم فلا يكون الا بمعنى



العليم والعلام لاتفاوت بين هذه الصيغ اذا اطلقت فى وصف
الله عز وجل غاية الامران الذي وجد فى اطلاقه اذن الشارع يصح
والذي فيه تنقيص نهي عنه من صفاته عز وجل ففي اطلاقه محذور
اي محذور فان وقع في كلام العلماء شيئ يشعر بوجود مفضل
ومفضل عليه فلا بد فيه من التا، ويل اذا كان الكلام فى وصف
عز وجل بالصفات عند اهل الحق من اخرهم اشاعرة كانت
اوماتريدية قال القونوى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد
والمبالغة فى نفي الظلم لانفي مبالغة الظلم وان كان هو المتبادر
لف والمعني لاستلزام وجود اصل الظلم والفرق انه لالوحظ
النفي اولا ثم المبالغة ثانيا يفيد المبالغة فى النفي ولو عكس
يفيد نفي المبالغة اواذا اراد الله الظلم يفعله على وجه المبالغة
لان فعل العظيم يكون عظيما فلا مفهوم انتهي وقد صرحوا بان
المبالغة تخرج الكلام عن الكذب سواء كان بقدر مدلول اللفظ
فى نفس الامر اوزائدا اوناقصا كما يقال انا قلت هذا الكلام سبعين
مرة فلا يدخل الكذب فى مقام المبالغة اقل من سبعين مرة قال

ذلك

ذلك الكلام اواكثر والكلام المذكور فى صفات الله عز وجل
لايكون الا اكثر مما يدل عليه اللفظ ومن اقسام المبالغة التبليغ
قالوا لان المدعي ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله

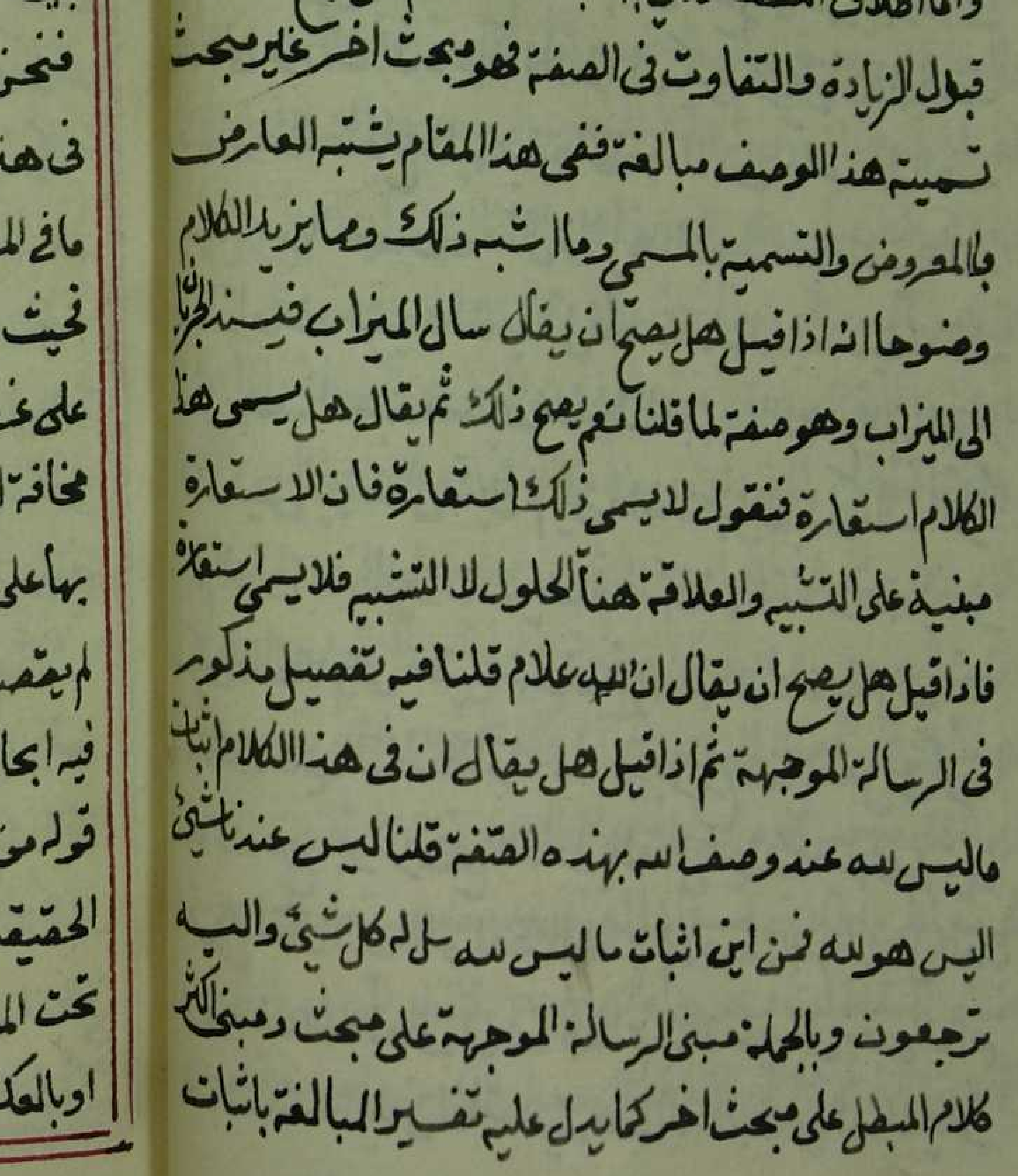
" فعادا عداء بين ثور ونعجة " دراكا فلم ينضح بماء فيغسل "

ادعي ان فرسه ادرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق
وهذا ممكن عقلا وعادة فان فرضنا فرسا متصف بهذا الوصف
فى نفس الامر ووصفناه بهذا البيت يكون الكلام بالنظر الى
المعنى الاصلى مطابقا لما في نفس الامر والكمال فى صفات
الله عز وجل لامحالة يكون فى نفس الامر اكثر مما يدل عليه
التعبير فكون اللفظ ناقصا فى الدلالة على الكمال الواقعي
لا يوجب نقصا فى كماله عز وجل انه لم يستلزم شيئا من المحذور
فنذكر العلام فى صفات الله عز وجل ولا نقول علامة و
نقول علم البيان وعلم كذا وكذا ولا نقول انه معلم وهذا كله — الكلام
بالنظر الى ان معنى المبالغة اثبات ماليس له فى نفس الامر
واما باعتبار الصيغة فهو كما قال السيد الطحطاوي فى حاشيته

على مراقي الفلاح والرحمن والرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة
اي يفيد انها بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الصيغة
والوضع لان صيغ المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها
فعيل بشرط ان يكون عاملا للنصب ورحيم هنا ليس عاملا
له وبشرط ان يكون محولا عن فاعل ولذا قالوا ان كريما وظريفا
ليسا منها لعدم تحويلهما شيء وقد يقال هذا ابلغ من ذلك
باعتبار افادة العبارة ونحوها مع قطع النظر عن الصفة والمادة
والبناء المتعلق بالمفردات ومنه قوله تعالى فانه يعلم السر واخفى
الا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون انه عليم
بذات الصدور ونحوه قولهم الترشيح ابلغ من التجريد والاطلاق
لاشتماله على تحقيق المبالغة هذا ولا يخفى ان كلام صاحب
الرسالة في توجيه كلام العلماء في ان الرحمن يدل على النعم والرحيم
على نعم اخرو اطلاق صيغ المبالغة في وصف الله تعالى يصح با
عتبار المتعلقات ونحوها وان لم يصح بالنظر الى نفس الصفة
القديمة التي ترجع اليها الافعال يعني التكوين وليس مقصوده

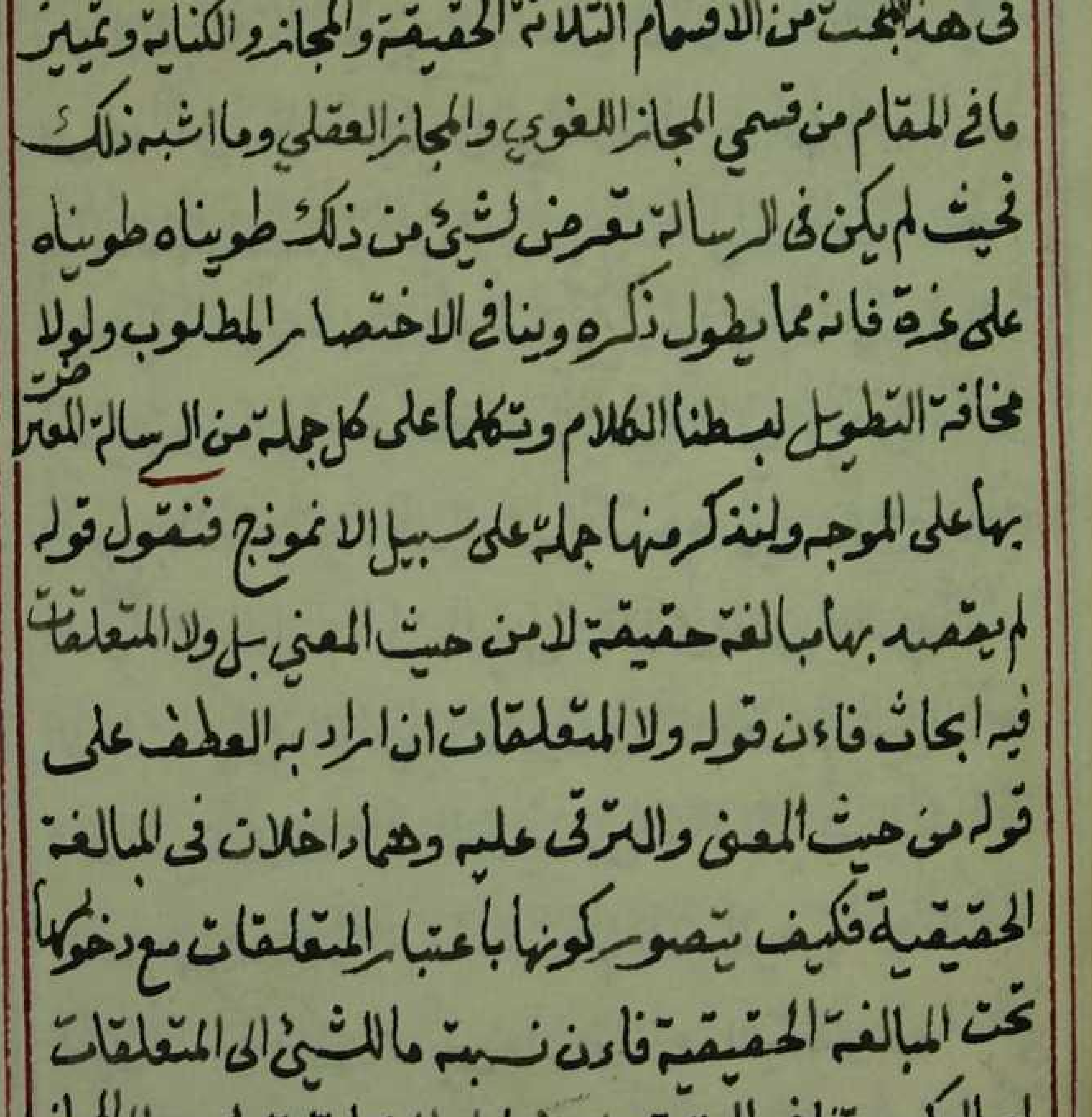
الكلام

الكلام على تسمية هذا الاطلاق مبالغة كما توهم المبطل وبين
الموضعين فرق بين تيضح ذلك بمثال خارج عما نحن فيه ولله المثل
الاعلى وذلك ان رجلا اذا اراد ان يكرم زيدا باعطاء الف
دينار مثلا فاطلع عليه عبده الخازن لامواله فاحضر له الف
دينار من الصندوق فقال قائل هذا العبد احضر لسيده الف
دينار او اراد سيده ان يقاتل فاحضر له العبد سيفه فقال
قائل وهب له عبده سيفه فلفظ الهبة هنا لا يصح الا بالتجوز
فانه ليس فيه ادخال شيء لم يكن داخلا قبل الهبة في ملك الموهوب
ثم المناولة للدنانير وللسيف في المثال ان كانت واقعة بالفعل
يكون الكلام على حقيقته وان قربه منه دون ان يصل الى يده
فالملق عليها لفظ المناولة المشعرة بوقوع هذا الفعل ففي كونها
مناولة نوع تجوز فوقوع المناولة بالفعل شيء وتسميتها هبة شيء
اخر فاذا قال الذي اطلق لفظ العلام في صفة الله عز وجل ما بعد
في وصف الله تعالى في هذا الكلام مثلا فليس معنى المبالغة
هنا اثبات ما ليس له فتسميته هذا الاطلاق مبالغة لا يخلو



عن تجوز كما ان اطلاق الهبة في ذلك المثال لايخلو عن التجوز
واما اطلاق اللفظ الذي به المبالغة كالعلام هل يصح وهو مشعر
قبول الزيادة والتفاوت في الصفة فهو مبحث اخر غير مبحث
تسمية هذا الوصف مبالغة ففي هذا المقام يشتبه العارض
بالمعروض والتسمية بالمسمى وما اشبه ذلك ومما يزيد الكلام
وضوحا انه اذا قيل هل يصح ان يقال سال الميزاب فيسند الجريان
الى الميزاب وهو صفة لما قلنا نعم يصح ذلك ثم يقال هل يسمى هذا
الكلام استعارة فنقول لايسمى ذلك استعارة فان الاستعارة
مبنية على التشبيه والعلاقة هنا الحلول لا التشبيه فلا يسمى استعارة
فاذا قيل هل يصح ان يقال ان الله علام قلنا فيه تفصيل مذكور
في الرسالة الموجهة ثم اذا قيل هل يقال ان في هذا الكلام اثبات
ماليس لله عنه وصف الله بهذه الصفة قلنا ليس عندنا شيء
ليس هو لله فمن اين اثبات ماليس لله بل له كل شيء واليه
ترجعون وبالجملة مبنى الرسالة الموجهة على مبحث ومبنى الكلام
كلام المبطل على مبحث اخر كما يدل عليه تفسير المبالغة باثبات

ماليس



ماليس له مع ذكر قولهم ان المبالغة في صفات الله تعالى مجاز فشتان
بين مشرق ومغرب ، طربنا لتعرض العذول بذكركم ،
فنحن بواد والعذول بواد ، والله اعلم بالصواب اما تحقيق ما
في هذا البحث من الاقسام الثلاثة الحقيقة والمجاز والكناية وتمييز
ما في المقام من قسمي المجاز اللغوي والمجاز العقلي وما اشبه ذلك
بحيث لم يكن في الرسالة تعرض لشيء من ذلك طويناه طوينا
على غرة فانه مما يطول ذكره وينافي الاختصار المطلوب ولولا
مخافة التطويل لبسطنا الكلام وتكلمنا على كل جملة من الرسالة المعترض
بها على الموجه ولنذكر منها جملة على سبيل الانموذج فنقول قوله
لم يتصف بها مبالغة حقيقة لا من حيث المعني بل ولا المتعلقات
فيه ابحاث فاءن قوله ولا المتعلقات ان اراد به العطف على
قوله من حيث المعنى والترقي عليه وهما داخلان في المبالغة
الحقيقية فكيف يتصور كونها باعتبار المتعلقات مع دخولها
تحت المبالغة الحقيقية فاءن نسبة ما للشيء الى المتعلقات
او بالعكس تنافي الحقيقة لان دخول المتعلقات يودي الى المجاز

العقلي الذي هو المجاز في النسبة وتكون نسبة وصف الشي
الى شيء اخر بعلاقة المناسبة بينهما وهل هو الا مجاز هذا هو
البحث الاول وان اراد بالعطف على المبالغة الحقيقية وكونه
مقابلا للمبالغة الحقيقية رجع المعنى الى قولنا ولا المجازية وكلمة
على هذا تكون زائدة لتاكيد النفي المستفاد من قوله لم يقصد
بها مبالغة حقيقة ولا المجازية فرجع الحاصل الى خلو اللفظ
الوارد في القران من معناه الحقيقي والمجازي فما حمله على هذه
الجراءة واساءة الادب هذا هو البحث الثاني ثم نقول ما المراد
بقوله مبالغة حقيقة كان المبالغة تنقسم قسمين حقيقة ومجازية
فان كان المراد بالمبالغة اثبات ما ليس للشيء في نفس الامر فذلك
الاثبات لا يكون الا كذبا او مجازا فما هذا الا تقسيم الشيء الى نفسه
والى نقيضه وضده فان الحقيقة على هذا التقدير قسيم للمبالغة
لا قسم منها هذا هو البحث الثالث ثم اثبات ما ليس للشيء لذلك
الشيء ان لم يكن كذبا لا يكون الا مجازا ولا يتصور ان المبالغة
بهذا المعنى تكون حقيقة فما معنى قول المبطل ان المبالغة في صفات

تعالى لا تكون الا مجازا ليت شعري كيف يتصور ان يثبت
للشيء ما ليس للشيء في نفس الامر ثم يكون ثبوت ذلك الوصف
على سبيل الحقيقة فما الفرق بين وصف الخالق ووصف المخلوق
على هذا التقدير هذا هو البحث الرابع وان كان المراد بالمبالغة
بذل الجهد في وصف الشيء ولو على سبيل الحقيقة كما ذكروا في
تفسير المخادعة ان الفعل في حال المقابلة والمبالغة يكون ابلغ
فالمخادعة التي هي من باب المفاعلة فيها نوع مبالغة في الخداع وكما
يقال بالغت في استخراج معنى هذه العبارة اي بذلت الجهد
في ذلك على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فمن اين اخذ هذا القائل
ان العلماء العارفين بالله لا يبذلون الجهد في كمال وصف الله
تعالى بصفات الكمال واثباتها له عز وجل « اطرق كرا اطرق كرا
ان النعام في القرى » او من اين ثبت ان الله لا يصف نفسه
بالصفات البالغة في الكمال المتناهية في البلاغة حتى يقول لم
يقصد بها مبالغة حقيقة لا من حيث المعنى بل ولا المتعلقات
« اقدر لرجلك قبل الخطو منزلها « فمن علا زلقا عن غرة زلقا »

هذا هو البحث الخامس ثم نقول المبالغة الحقيقية بزعم المبطل منحصرة
فى التعبير ما يصنع الخمس كما يقتضيه سياق كلام وكثير من العبارات
المذكورة فى كتب العلماء وتفاسير القرآن لم يدخل فيها مجاز ولا يوجد
فيها التعبير بشيء من الصيغ الخمس فهي اذا واسطة بين الحقيقة
والمجاز ومن ذا الذى صرح من العلماء بهذه الواسطة وقال بخلوا
الكلام من الحقيقة والمجاز بل من الكناية ايضا لان الكناية لا يراد
فيها الا المعنى المجازى ونحن نثبت كثيرا من الكمالات له سبحانه
على سبيل الحقيقة من غير دخول شيء من الصيغ الخمس ولا يقال
بالتجوز فيه واذا خلا الكلام من المجاز لا يكون الا حقيقة ولا حقيقة
هنا بزعمه فلغوا على هذا كثير من عبارات العلماء ودونه خرط القتاد
والله الهادي الى طريق الرشاد هذا هو البحث السادس كالبحث الثاني
على اختلاف التخريج البحث السابع انه يقول هذا ولا المتعلقات وهو
مناقض لما احتج به فيما تقدم حيث قال ليس معنى المبالغة فى صفاته
تعالى ما هو يجب لزيادة الفعل بل هو يجب تعدد المفعولات
ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل واحد بنفع

على جماعة ولهذا قيل فى مبالغة حكيم هي بالنسبة الى تكرار حكمه با
لنسبة للشرائع انتهى كلام نقول مفعولات الفعل وحكم الحكيم
هي المتعلقات فانظر كيف تعارض اول كلام واخره كما يقال فى المثل
قد استوق الجمل، هو الكشوث فلا اصل ولا ورق، ولا نسيم ولا
ظل ولا ثمر، ولا يئط بايدى الخالقين ولا ايدي الخوالق الا جيد
الادم الهداية لير من لديه وهل شيء يعود اليه سبحانه وتعالى فان
قيل مقتضى كلامك ان افادة المبالغة لا تتوقف على ذكر هذه
الصيغ الخمس فما وجه تسمية هذه الصيغ الخمس بصيغ المبالغة اذ لا
ملازمة على هذا التقدير بين المبالغة وبين هذه الصيغ بل تطلق
المبالغة اذا على ما دخل فيه شيء من هذه الصيغ وعلى غيره فلم يبق
لها اختصاص فى المبالغة وفيه مخالفة الجمهور ونقض القواعد
المؤسسة ولا سيما المقررة فى علم الصرف ونحوه قلنا هذه الصيغ
موضوعة لافادة القوة والكمال فى معنى اسم الفاعل فاذا ذكرت
هذه الصيغ تفيد معنى المبالغة باعتبار الصيغة بمعنى الهيئة
الحاصلة باعتبار الحركات والسكنات كما ان الفاعل اذا وصف بلفظ

القوة والكمال استفيد معنى القوة والكمال من حيث المادة يعني
الحروف الاصلية التي تركب منها لفظ القوة او الكمال مثلا فان
قلنا فلان عليم فهم قوة العلم والكمال من الصيغة واذا قلنا ان في علم
فلان قوة وكمالا فهم هذا المعنى من مادة لفظ القوة والكمال لا باعتبار
الوزن والصيغة فان كثيرا من المصادر تجيئ على وزن القوة وعلى
وزن الكمال مع دلالته على غير معنى القوة والكمال ولا يلزم من
من هذا انه ليس لافادة معنى القوة والكمال والمبالغة طريق
من الطرق في اساليب الكلام وتراكيب العبارة فاختصاص هذه
الصيغ باسم المبالغة لا يمنع من ان يوجد في طرق الكلام شيئ
يفيد معنى القوة والكمال كما اذا قلنا مثلا هذا السرير موضوع
لجلوس السلطان فليس معناه ان جلوس السلطان لا يتصور
وجوده الا على هذا السرير ومن هذا القبيل ما يقال ان باب
فتح يفتح مختص بما فيه حرف حلق في موضع العين او اللام فلا
يلزم ان لا يجيئ شيئ مما في عينه ولامه حرف الحلق الا من باب
فتح يفتح ثم القوة والكمال المبالغة والمستفادة من هذه الصيغ

لا يشترط

لا يشترط فيها ان تكون حاصلة بالتدريج والتزايد شيئا فشيئا
بل يجوز ان يكون هذا الكمال والمبالغة متحققا من اول الامر كما في
صفات القديم عز وجل فانها كاملة متناهية في الكمال بالغة حدا
لا يتصور فوقه من اول الامر لا تقبل الزيادة والنقصان ولا
يدخل فيها التفاوت ولا التغير ولا التبدل فمن هذا الوجه لا يمتنع
وصف الله عز وجل لصيغ المبالغة والتزام عدم دخول المجاز
في صفات الله عز وجل او في كلامه لا وجه له عند التحقيق فلا
يمتنع اراده المعنى المجازي في كلام عز وجل بدليل ان المجاز ناشئ
عن الضرورة والحق سبحانه منزه عن الضرورة كما غلط بعضهم
في هذا القول فان المجاز والاستعارة وما اشبه ذلك برعاية حِكَم
في الكلام لحكم وفوائد غير ناشئة عن الضرورة نعم اذا اطلقت
صيغ المبالغة في وصف المخلوق والحادث كالعليم مثلا يكون من
شانها الحصول بالتدريج كما قال في البخاري انما العلم بالتعلم قال الله
عز وجل الله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وعلى هذا
يحمل كلام العلماء ان المبالغة تكون فيما يقبل الزيادة والنقصان



وانما يلتبس على عوام اهل العلم اطلاق الصفة الواحدة على القديم والحادث
كانهم لا يعلمون انه لا يمكن اشتراك القديم والحادث في صفة واحدة
فان الحق عز وجل منزه عن الشريك في الذات والصفات والافعال
ومنشا الغلط ان كثيرا من الصفات يظن فيها الاشتراك المعنوي
اذا اطلقت على القديم والحادث وهو كذلك بحسب ظاهر الاستعمال
وعرف اللغة والتحقيق فيها ان حقيقة علم القديم وقدرته مثلا غير
حقيقة علم الحادث وقدرته فنحو الصفة المشتركة في حكم المشترك اللفظي
لا يصلح ان يجري عليه حكم المشترك المعنوي من كل وجه وبالجملة فقبول
الزيادة والنقصان في صيغة المبالغة لا يتاتى الا في وصف المخلوق
ولا يلزم ان يشترط في اطلاق صيغة المبالغة هذا القبول على الاطلاق
فلا مانع من ان يراد في صفات الله عند اطلاقها صيغة المبالغة الكمال
والعظمة الاصلية كما قالوا ان صفة العظيم لا تكون الا عظيمة وفعل
الكامل لا يكون الا كاملا اما دخول الزيادة والنقصان في وضع الصيغة
ليس الا فهو من شان افعل التفضيل الذي يستعمل عن التفضيلية
واما العليم والعلام ونحوهما فمعناه غير معنى افعل التفضيل لا ينتز

في استعماله

في استعماله من التفضيلية بل لا يجوز فان كان شيء من صيغ المبالغة
تقتضي الوصول الى الكمال بالتدريج والزيادة ليس الا فلا يجوز
اطلاقه على الله عز وجل وكذلك كل ما يوهم التزلزل ويودي الى
النقص في صفته عز وجل قال الامام الرازي لا يجوز اطلاق
لفظ العلامة على الله تعالى لانها وان افادت المبالغة لكنها تفيد ان
هذه المبالغة انما حصلت بالكد والعناء وذلك في حق الله تعالى
محال وقال ايضا في البحث عن الفاظ يظن بها انها مرادفة للعلم
الشعور وهو ادراك بغير اثبات وهو اول مراتب الوصول
المعلوم الى القوة العاقلة وكانه ادراك متزلزل ولهذا لا يقال في الله
تعالى انه يشعر هكذا كما يقال انه يعلم كذا ثم قال الحفظ فاذا حصلت
الصورة في العقل وتاكدت واستحكمت وصارت بحيث لو صارت
لتمكنت القوة العاقلة من استرجاعها واستعادتها سميت تلك
الحالة حفظا ولما كان الحفظ مشعرا بالتاكيد بعد الضعف
لا جرم لا يسمى علم الله حفظا ولانه انما يحتاج الى الحفظ ما يجوز زواله
ولما كان ذلك في علمه تعالى محالا لا جرم لا يسمى ذلك حفظا

واستعمال الروية واصله من دربة الصيد والدرية لما يتعلم عليه
الطعن والمدرى يقال لا يصلح به الشعر وهذا لا يصلح اطلاقه
على الله تعالى لامتناع الفكر والحيل عليه تعالى انتهى فان قيل هذا
التطويل لا يشفى الغليل فان الذى قررته فيه بحثان البحث الاول
انه اذا قيل بخلو لفظ من الالفاظ القران عن الحقيقة والمجاز
فلا محذور فيه كيف وان كثيرا من الفاظ القران حروف زائدة
وما اشبه ذلك كما قالوا فى ليس كمثله شئ غير ان بعضهم يتحرزون
فى القران عن التعبير باسم الزائد فيقولون انه صلة وهو غير
مناف لفصاحة العربية فان كثيرا من الالفاظ تذكر فى لسان العرب
على سبيل الزيادة فيقولون لهذه الكلمة مقحمة مثلا وكثيرا من الالفاظ
تدل على معان مقصودة مفهومة من عرض الكلام يشير اليها
اللفظ من غير ان تكون المعانى مدلولة للفظ المذكور حقيقة
او مجازا ومن اشتهى الاطلاع عليه فليرجع الى اقسام التعريض
والتلويح والرمز والايماء والاشارة مع اختلاف اقوال العلماء
ومذاهبهم المذكورة فى علم المعانى والبيان البحث الثانى ان

المبحث

المبحث افادة المبالغة بالصيغ المعدودة التى هى موضوعة لافادة
المبالغة فى اسم الفاعل فلا محالة تكون المبالغة المقصودة فى المبحث
منحصرة فى هذه الصيغ ولا سبيل الى افادة هذه المبالغة المقيدة
لكونها مستفادة من الصيغ المذكورة بغير هذه الصيغ فذكر المبالغة
التى هى خارجة عن المبحث شئ لا طائل تحته قلت اما الجواب
عن الاول انها الفاظ معدودة معلومة عند العلماء وليس منها
مثلا الرحمن والرحيم والعليم والحكيم ولا منها المبتدا والخبر وما هو
عمدة فى الكلام وما يخرج الكلام بدون ارادته عن الافادة مع انه
لا يخلو عن فائدة مهمة كالتاكيد والتقوية مثلا فكانه غير خال
عن المعنى فلا يجوز اخلاء اللفظ عن المعنى بالتشهى بهذا
القياس لمن يريد اخراج كثير من الفاظ القران عن المعنى الحقيقى
ويستدل بان ارادة المعنى المجازى غير منافية لشان القران
فانه اريد المعنى المجازى فى كثير من الفاظ القران العظيم وانه
لحسو فى ارتفاعه هو الاسفطة واما الجواب عن البحث الثانى
فانه لو اقتصر المعترض على ما يتعلق بالمبحث لقلت الكلام بين

والامر فيه هين ولكن لما خرج غير مرة عن دائرة التقييد والطلق
الكلام في المبالغة وخالف العلماء في التقليد دخلت في تفاصيل
لا ناقتي فيها ولا جملي ولنعم ما قيل في المثل مكره اخاك لا بطل والعلم
عند الله عز وجل هذا اخر ما ظهر لفهمي القاصر بعد امعان النظر
في الرسالتين والمحاكمة بينهما مما يحتاج الى البيان ويرجع الى ما
في المقام من السؤال والجواب لعمري لقد نبهت من نائما
واسمعت من كانت له اذنان وما كان صحته ظاهرة لا مجال
للكلام فيه ولا هو مخالف لشيء مما في الرسالة الموجهة فهو
خارج عن دائرة البحث والمناقشة وهذا غاية التوضيح لما ذكر
في الرسالة الموجهة لكلام العلماء قديما وحديثا الصادر منهم
في اثبات المبالغة والابلغية في صفات الله عز وجل على الوجه
المشروح هنا وفي الرسالة وهو الذي اطبق عليه المفسرون
كما ذكره العلامة المحقق الشيخ عبد القادر البغدادي
في حاشيته على بانت سعاد بل هو الامر المجمع عليه كما نص
عليه الحافظ بن كثير في تفسيره ونقله عن سيدنا عيسى بن مريم

على نبينا

على نبينا وعليه الصلاة والسلام وسائر الكلام في رسالة المبطل
خارج عن وظيفة اهل البحث والمناظرة وبعض القول ليس
له عناج كمخض الماء ليس له اتاء والله
اعلم بحقيقة الحال وهو الكبير المتعال
وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا والحمد لله
رب العالمين
م م م